

الكويت تدفع بقواتها: استرضاء باهظ الثمن؟



لم تنج الكويت من الانتقادات السعودية للتراخي موقفها حيال العدوان على اليمن، (أ ف ب)

ودفعه نحو مسارات أشد خطورة. وأضاف إلى الأضرار الاقتصادية المحتمومة أن الكويت التي لا تزال حتى الآن خارج قائمة الخسائر الخليجية في الوحول اليمنية ستكون عرضة لخطوط نارية لا

جاء إثر ضغوط سعودية وإنه جاء محدوداً واقتصر على عدد من الطلعات الجوية».

ومع تقدم عمر العدوان على اليمن، أظهرت الكويت جنوباً متزايداً إلى الناي بنفسها عن المستنقع اليمني. ولعل أبرز علامة سجلت في السياق المذكور كانت نفي رئاسة الأركان العامة للجيش الكويتي في أيلول 2015 إرسالها قوات برية إلى الأراضي اليمنية، مؤكدة أن كل الإشارات المتداولة عارية عن الصحة. بدا من ذلك كله، أن السلطات الكويتية تحاول إمساك العصا من وسطها، فلا هي تريد الإمعان في إغضاب السعودية، ولا هي معنية بالإخلال بتوازناتها الداخلية وبتغليب جناح المتشددين داخل كنفها والإضرار بعلاقتها بإيران. عزز هذا الاتجاه أن الكويت أعلنت في 28 كانون الأول الماضي موافقتها مبدئياً على استضافة محادثات السلام اليمنية منتصف كانون الثاني المقبل بحسب ما أكد وزير خارجية الرئيس اليمني الفار، عبد الملك المخلافي.

فهل تنسف الكويت من خلال خطوتها الجديدة المسار المعتدل الذي اتسمت به حيال العدوان على اليمن؟ حتى الآن، لا يبدو القرار الكويتي الأخير على خطورته أكثر من محاولة لتسكين الرياض ولجم رجالها في الداخل. ويبرر الحكم الأنف الهيئة الخجولة التي تظهر من خلالها إعلان إرسال القوات البرية إلى جيزان، حيث جرى تمرير التسريبات لصحيفة «القبس» عن طريق مصدر مطلع، في وقت امتنعت فيه وكالة الأنباء الكويتية الرسمية عن ذكر الإعلان في إيراداتها مقرر مجلس الوزراء. كذلك، فإن ما يقوي تلك القراءة أيضاً هو أن نمة خلافاً مستمراً ومستعراً بين السعودية والكويت حول حقول النفط في المنطقة المحيطة بينهما وحقل الدرة الغازي. وتزاحمت خلال الأشهر الماضية الدلائل على تفاقم هذا الخلاف مع تسريب خطاب لوزير النفط الكويتي، علي العمير، يحمل فيه الرياض مسؤولية الخسائر المالية التي تتكبدها بلاده جراء إغلاق حقلي الخفجي والوفرة.

يضاف إلى ما تقدم أن السلطات الكويتية «مغتاضة» من التعامل السعودي مع قضية «حقل الدرة» المتوافر على احتياط هائل من الغاز، الذي يقع جزء بسيط منه في إيران. ويعود السخط الكويتي إلى أن السعودية تصر على أفرادها بالإنتاج ومنح الكويت حصتها منه والرفض المستديم لإدخال إيران في أي مشاورات حول الحقل. وقائع سبقها إعراب الجانب الكويتي عن امتعاضه الشديد من التغطية الإعلامية السعودية للخلاف النفطي، وإصداره في 6 آب 2015 أمراً لجمارك النويصيص بمنع دخول صحيفة «الحياة» السعودية إلى الكويت على خلفية نشرها مقال للكاتب داوود شريان يستهزئ فيه بالموقف الكويتي.

في كل الأحوال، لا تظهر الخطوة الكويتية الجديدة إزاء السعودية إلا ك«دعسة ناقصة» في مسلك المرونة، لكن استرضاء المملكة قد يكلف الكويت هذه المرة أعباءً ربما لم تكن في حسابها. وبادرت سلطات الإمارة الخليجية قبل أيام في رفع الدعم عن المشتقات النفطية بسبب التدهور المتواصل في أسعار النفط وانعكاسه سلباً على الاحتياطات الكويتية. إنعكاس ليس التورط في اليمن إلا وصفة نموذجية لمفاقمتها

تدفع معطيات عدة على أن إرسال الكويت كتيبة برية إلى الحدود اليمنية للمشاركة في العدوان السعودي، لا تعدو كونها خطوة لإسكات السعودية ولجم «الجناح السعودي» في الداخل الكويتي، إلا أن كلفة هذا الاجراء لن تستطيع الكويت السيطرة عليها، كما يبدو، لا على المستوى الاقتصادي ولا العسكري

دعاء سويدان

تجاذب بدت البلاد في ظلّه على حافة انقسام حقيقي سرعان ما تزخم في مجلس الأمة الذي انعقد في 19 آذار الماضي بناءً على مطالبة النائب عبد الحميد دشني باستجواب نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية، صباح الخالد الحمد الصباح، على خلفية «مخالفة أحكام الدستور والتهاون في هيبة الدولة والإضرار بمفدراتها».

في الجلسة الصباحية تلك، أوضحت السلطات الكويتية عزمها على المضي في موقفها حيث دعا الصباح إلى سحب طلب دشني، فيما ذهب «الجناح السعودي» في البرلمان بعيداً في ترهيب الأصوات الراضية لحملة «عاصفة الحزم». وبلغ الأمر ببعض النواب من أمثال سيف الهرشاني حيث الاعتداء الجسدي على الراضين والهّم بضربهم. وترافق الترهيب السلطوي لمنتقدي «العاصفة» السعودية من البرلمانيين مع ترهيب مماثل لرافضيهيها من النشطاء السياسيين والحقوقيين. هكذا، أقدمت الكويت على اعتقال عدد من المعارضين والزج بهم في السجون بتهمة التطاول على سلطات أمير البلاد وإحباط الروح المعنوية لقوات الجيش والإساءة

علامات استفهام متعددة ترتسم حول المشاركة الكويتية في العدوان على اليمن سواء لناحية حجمها أو خلفياتها أو فاعليتها أو توقيت الإعلان عن كل فصل من فصولها. آخر المعطيات الواردة بهذا الشأن، تفيد بتوجه قوات من كتيبة المدفعية في الجيش الكويتي ابتداءً من يوم أول من أمس (الاثنين) إلى منطقة جيزان جنوبي السعودية، وذلك تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء إرسال قوات برية إلى الحدود بين اليمن والسعودية من أجل مساندة الأخيرة في صد ما سمته صحيفة «القبس» «العدوان الحوثي الذي تتعرض له المملكة». هذه المساندة ليست الأولى من نوعها، إذ سبقتها في الأشهر الماضية ثلاث حلقات مماثلة تجسدت في إرسال الكويت عدداً من طائراتها للإسهام في عمليات التحالف السعودي الجوية، ثم إرسالها فرقة من سلاح الإشارة للمشاركة في العمليات المذكورة، فبعثها بقوة من المتخصصين في الرادار والرصد لدعم العناصر السعودية في المجال المشار إليه.

إلا أن الخطوة الكويتية الجديدة تمتاز عن سابقتها بوضوح لناحية تطورهما العملياتي والإقدام عليها فيما تستعد الأطراف اليمنية لجولة جديدة من المفاوضات منتصف الشهر الجاري وبالتوازي مع عقد المآزق السعودي في اليمن، وتوالي المؤشرات على حرد مكتوم على خط الكويت، الرياض.

في تسييق القرار الكويتي الأخير، يبدو مفيداً الرجوع إلى الأشهر التي أعقبت إعلان السعودية عدوانها على اليمن في 26 آذار 2015. في ذلك الحين، أعلنت السلطات الكويتية مساندة لقرار الحرب، وأرسلت 15 طائرة للمشاركة في الضربات الجوية على المناطق اليمنية. المفارقة هي أن الكويت بادرت في تلك المشاركة تحت شعار اتفاقية الدفاع المشترك لدول مجلس التعاون الخليجي ودونما الرجوع إلى البرلمان، في مخالفة صريحة للمادة 68 من الدستور الكويتي التي تنص على أن «الحرب الهجومية محرمة أما الحرب الدفاعية فتصدر بمرسوم أمير يعرض على مجلس الأمة».

بناءً على هذا الأساس الدستوري، أطلق عدد من النواب الكويتيين حملة ضد مشاركة بلادهم في العدوان على اليمن، واصفين العملية العسكرية الخليجية بأنها تدخل في الشؤون الداخلية اليمنية، ومشددين على ضرورة الحل السلمي. في المقابل، برزت مواقف نواب وزراء وتبارك المساندة الكويتية للعدوان وتعدّها تنفيذاً لالتزامات الكويت بالحفاظ على استقرار دول مجلس التعاون.

مقايضة بين «القاعدة» ومسلحي هادي في عدن

السلطات إعادة السيطرة على بعض الأحياء السكنية الخاضعة لسيطرة «القاعدة» و«داعش».

قد باءت بالفشل. فعملية الاغتيال التي تعرض محافظ عدن ولحج لها جاءت فيما تشهد المدينة إجراءات أمنية في بعض المناطق وخصوصاً المعلا التي شهدت مواجهات عنيفة بين فريقين من الميليشيات مطلع الأسبوع على خلفية محاولة مليشيات موالية للرئيس الفار عبد ربه منصور هادي السيطرة على ميناء المعلا الذي كان خاضعاً لسيطرة مليشيات تنتمي إلى «القاعدة»، وبعد مواجهات عنيفة أودت بحياة سبعة من الجانبين بينهم العقيد عبد الخالق محمد شايع المقرب من مدير أمن عدن السابق. ووفق المصادر فإن الميليشيات الملحق (أبو سالم) وهو أحد عناصر «القاعدة»، وقد تدخلت وساطات قبلية بين الطرفين اللذين عززا وجودهما في جولة كالتكس ومحيط الميناء وانتهت المفاوضات فجر الاثنين باتفاق قضى بانسحاب الميليشيات التي تسيطر على الميناء وتسليمه للسلطات مقابل تلبية مطالب مسلحي الميليشيات بدفع تعويضات مالية كبيرة ودمجهم في إطار قوات الأمن والجيش الموالي لهادي. وقالت المصادر إن لجنة وزير داخلية هادي حسين عرب التزم للمسلحين خطياً استيعابهم في إطار أمن عدن ودفع تعويضات مالية يطالبون بها بضمانات، وجرى بعد ذلك إخلاء المسلحين للميناء وتسليمه لحافظ عدن المعين من قبل هادي ومدير الأمن شلال علي شايع.

صنعاء - رشيد الحداد

نجا محافظا عدن ولحج، عيدروس الزبيدي وناصر الخبجي، بالإضافة إلى مدير أمن عدن شلال علي شايع، من محاولة اغتيال استهدفتهم ظهر أمس، في حي إنماء السكني في عدن. وقالت مصادر محلية إن عملية الاغتيال دُبرت بدقة إلا أنها فشلت في تحقيق أهدافها، مؤكدة أن موكب محافظ عدن المعين من هادي تعرض للمراقبة من قبل الجهة التي تقف وراء العملية والتي تشير معطياتها إلى وقوف تنظيم «داعش» وراءها، ولا سيما أن هناك تشابهاً كبيراً بين العملية وعملية اغتيال المحافظ السابق، جعفر محمد سعد قبل شهر. وتشهد عدن منذ خروج الجيش اليمني و«اللجان الشعبية» منها في تموز الماضي وسيطرة قوات التحالف السعودي والمجموعات المسلحة فوضى أمنية، حيث تنتشر في أجزاء واسعة منها تنظيمات متطرفة منها «داعش» و«القاعدة»، اللذان يوظفان بصورة واضحة في صراع خفي بين السعودية والإمارات على النفوذ في الجنوب اليمني.

وبعدما قتل سعد وعين الزبيدي القريب من الإمارات، يبدو أن جهة ما تحاول تصفيته مع شائع الذي كان مقيماً معه في الإمارات قبل عودتها منذ فترة إلى عدن. وأسفر الهجوم عن مقتل أحد مرافقي محافظ عدن وإصابة سبعة آخرين من مرافقيه بجروح. وتعهد الزبيدي عقب نجاته مطاردة الميليشيات المتطرفة من أحياء عدن كافة، وكانت محاولة